علي العمير يدعو إلى إقرار قانون هيئة الغذاء

محمد البراك ينتقد صفقات «الدفاع»

رولا دشتي أثناء الجلسة

تأجيل طلب التحقيق في أعمال اللجنة العليا لاستكمال أحكام الشريعة بطلب من الحكومة

«المالية» تنجز القرض الإسكاني وعلاوة الأولاد وبدل الإيجار خلال أسبوعين

خالد العدوة متحدثا

أحمد لاري في جلسة الأمس

■ البراك: شركة ليس لها وجود بشهادة وزارة الدفاع البريطانية تذهب نظيرتها للتعاقد معها

■ العدوة: لجنة استكمال تطبيق الشريعة غاياتها سامية لكن الأمور الإجرائية والمالية يجب إعادة النظر فيها

■ القلاف: أطالب بتشكيل لجنة تحقيق في سرقة المكالمات الدولية والمتهم فيها الوزير عندما كان موظفاً

■ الصالح: المسؤولون لم يستطيعوا إنجاز 10 في المئة من التنمية لكنهم صرفوا 90 في المئة من بند المهمات

اخرى فهناك شرط جزائي، ويجب حل المشكلة قبل توقع العقود، فهناك تجاوزات في المناقصة وكراسة الشروط لها اكثر من عملة فهناك عملة اليوم وعملة الدولار، فالاضافة الى ان الحكومة في موقف حرج جدا، ولجنة التحقيق مدتها شهرا واحدا.

صفاء الهاشم: مازلت اعارض كثرة لجان التحقيق، لانه لا يوجد موظفين ولجنة المرافق موجودة وهي ضمن اختصاصاتها، وانا لم اجد الوزير في القاعة، ولكن اطلب لجنة التحقيق في ما حدث في وزارة الدولة لشؤون التخطيط وظلم الموظفين فيها.

رولا دشتي: نطلب تاجيل اسبوعين وفق المواد 148 و149 من اللائحة.

علي الراشد: هل يوافق المجلس.

رولا دشتي: نطلب أسبوعين قبل التصويت عليه.

علي الراشد: الموافقة على الطلب بتشكيل لجنة تحقيق في مناقصات وزارة الكهرباء يرفع يده.

14 من 37 «عدم موافقة»

وتلا الامين العام اقتراحا بتخصيص جزء من جلسة غد الاربعاء لمناقشة القطاع النفطي والاخطاء المتكررة فيها وحكم الشباب من خلال البيع.

رولا دشتي: نطلب التاجيل أسبوعين.

موافقة على التأجيل

وتلا الامين العام اقتراحا بشأن تشكيل لجنة تحقيق من 3 نواب بشأن سرقة المكالمات الدولية.

حسين القلاف: اتمنى ان تقف رولا وتطلب التأجل اسبوعين وذلك بعد ما اجلنا الاستجوابات وهذه «بوقة» واللي بايق هو الوزير نفسه عندما كان موظفا في وزارة المواصلات.

رولا دشتي: ارجو شطب العبارات التي قالها «بوقة».

علي الراشد: تشطب. هل يوافق المجلس على الطلب وتشكيل لجنة يرفع ايده

19 من 38 «عدم موافقة»

وتلا الامين العام اقتراحا اخر بتكليف اللجنة التعليمية كالتحقيق في تجاوزات وزارات ادارية ومالية وشبهة سرقات علمية ... في تطبيق القانون وتعيين اعضاء هيئة التدريس وذلك في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

مشاري الحسيني: نطلب من المجلس تكليف اللجنة التعليمية التحقيق في القضايا المذكورة السابقة.

د.خليل عبدالله: اقترح سحب مقترح السرقات العلمية لان ذلك يحتاج الى لجنة مختصة.

الراشد: هل يوافق المجلس على الطلب

15 من 37 «عدم موافقة»

وتلا الامين العام اقتراحا اخر بإحالة تقارير ديوان المحاسبة بعد مناقشتها الى اللجنة المالية لدراستها ووضع تقرير واحد بشأنها ورفعه الى المجلس لاتخاذ ما يراه وذلك خلال 4 اشهر.

«موافقة عامة»

يوسف الزلزلة: لدينا لجنة حماية المال العام ووظيفتها مراجعة تقارير ديوان المحاسبة واقترح ان من طبيعة علمها هو هذا الاختصاص وارجو توجيه الطلب الى لجنة حماية المال العام وليس الى المالية.

علي العمير: أغلب هذه التقارير بها مخالفات ثم استجوابات كبيرة عليها وذلك نرجو الاهتمام بها وتحويلها الى اللجنة المختصة وهي المال العام.

عادل الجار الله: ما في مانع الى تكليف اللجنة حماية المال العام وهي اللجنة المختصة.

رولا دشتي: هل الطلب هو إحالة جميع التقارير على الجدول؟

«موافقة عامة»

علي الراشد: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

وكانت الساعة 12 ظهرا.

استؤنفت الجلسة الساعة 12.50 دقيقة برئاسة نائب رئيس المجلس مبارك الخرينج.

المداولة الثانية على مشروع القانون بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

علي العمير «مقرر اللجنة»: كنا جاهزين في الجلسة السابقة لاقرار المداولة الثانية ولكن اجلناها بسبب خطأ مطبعي وتعديل آخر متعلق بمجلس الادارة قدمته الحكومة لنا والآن القانون اصبح جاهزا، التعديل الاول تم في المواد الملونة وغيرها واختصرناها على التلوث الغذائي للمواد غير الصالحة للاستهلاك الادمي وتحديد العقوبات على من يرتشي للاسف لم تصلنا وهي ايضا يحددها قانون الجزاء.

أحمد المليفي: هناك مواد تكون صالحة للاستهلاك ولكن لها اضرارا جانبية تؤثر على صحة المستهلك.

علي العمير: نحن نتحدث عن ملوث غذائي سواء مواد كيميائية او اشاعية او مواد مخالفة للشريعة الاسلامية.

عبدالحميد دشتي: لاشك انه طال انتظار التعدي للعبث من خلال الغش في الإغذية وهو قانون رائع جدا والعقوبات مناسبة جدا ولكننا سنراقب واذا رأينا هناك أي قصور سنعيد تقديم اقتراحات لتعديل شوائبه ان وجدت.

علي العمير: المادة الرابعة اجرى عليها تعديل وهي كان بها توسع كبير للعدد وآلات اصبحت من سبعة اعضاء منهم ثلاثة ومؤهلين متفرغين من حملة الشهادات العليا ويحدد بمرسوم تعيين الرئيس ونائبه واربعة من ترشيحات الوزير.

صفاء الهاشم: الهيئة ستضيع بواسطاتها نحن نريد للهيئة ان تكون صد لكل تاجر بالاغذية الفاسدة واتساءل هل تم اعتماد شهادات معينة خاصة في الاغذية بمجلس الادارة «هاسب».

علي العمير: نحن اليوم ليس بمناقشة ثانية على القانون ونحن اليوم لمناقشة المداولة الثانية وكل ما يتعلق بالشهادات والاختصاصات موجود في المادة الخامسة، والمادة 16 عليها تعديل جوهري حول الضبطية القضائية وهو اضفنا يحدد الوزير بقرار منه الموظفين الذين يقومون بالقانون ويمكنهم الاستعانة برجال الامن ان استدعى الامر وان توافرت دلائل قوية على ارتكاب فساد غذائي داخل سكن خاص يقوم بتحرير محضر وعرضه على الجهات الامنية لطلب التفتيش ويحرر محضر ويعرضه على جهات التفتيش.

محمد العبدالله: اوجه تحية كبيرة لاعضاء لجنة المرافق، بودي ان انوه الفقرة الخاصة للضبطية القضائية سبق وان ناقشناه في الجلسة السابقة وان كان التعديل جوهري الا انه سبق وان اضفناه في المداولة الاولى ولكن نقلناه من المادة 13 إلى المادة 16.

يعقوب الصانع: يجب ان نحدد من هي جهة التنفيذ ويجب ان نحدد جهة التفتيش، والمادة 13 لو نتج عن الاستهلاك الموت فما هي العقوبة، ولابد ان نغلظ العقوبة اذا وفاة مؤبد واذا عاهة مستديمة 15 سنة.

سعود الحريجي: اذا اردت ان تطاع فأمر بما يستطاع، المادة 16، اتمنى توفير او ترخيص مخازن حتى يتمكن من الدخول لها.

محمد العبدالله: أؤكد تم مناقشة الموضوع في اللجنة، من يخصص الاراضي هي جهة مستقلة بذاتها وهي بلدية الكويت وهناك ما يفوق 3500 تاجر بالمواد الغذائية ومن الصعب توفير الأراضي كمخازن.

علي العمير: يؤسفني ان نعود للمربع الاول في بعض النصوص ونحن لا يمكن ان نضع قانون يجرم كل الحالات والقانون جهة اشرافية مسؤولة عن المواد عن التجار ووصولها لمنازل المواطنين.

عدنان عبدالصمد: السكن الخاص له حرمة وبدل جهات التحقيق يجب ان تكون النيابة العامة وترجو الموافقة على ما ذكره النائب يعقوب الصانع.

يوسف الزلزلة: اذا كانت القضية جناية تذهب للنيابة وان كانت جنحة تذهب لجهات التحقيق الاعتيادية.

يعقوب الصانع: الحد الاقصى لعقوبة هذا القانون 6 سنوات اذا هي جناية.

محمد العبدالله: التعديل في المادة 16 اتى من خلال توافق مع قانونيين مختصين واذا كان استبدال جهات التحقيق بالنيابة العامة الحكومة ليس عندها اي مشكلة.

يعقوب الصانع: اوجه شكري للحكومة واللجنة المختصة على الاخذ بتعديل جهات التحقيق الى النيابة العامة.

وافق على التقرير وجرى التصويت على المداولة الثانية لقانون الغذاء نداء بالاسم.

موافق 44، الحضور 44.

وافق المجلس على القانون ويحال للحكومة.

صفاء الهاشم: ارجو الالتزام بقانون مثل هذا وانجاز لائحة الداخلية ولا يصبح تعيينات بالواسطة.

محمد العبدالله: نرد التحية ان شاء الله لم يكن بمثلها فباحسن منها.

وانتقل المجلس الى مناقشة المداولة الثانية على قانون تراخيص المحلات التجارية.

يوسف الزلزلة «مقرر»: التعديل تم على المادة 2 وهو يستمر العمل بالتراخيص القائمة إلى نهاية مدتها ويشترط بطالب الترخيص ان يكون شخص كويتي او خليجي وان لا يقل عن 21 سنة وان كانت شركة يجب ان يكون احد المؤسسين، ولا يجوز لصاحب الترخيص اعلان افلاسه الا بأمر من قاضي التفليس واضافة على المادة 6 يصدر الترخيص بشكل مؤقت وبمدة محددة وترخيص المؤقت يصدر بنفس يوم الطلب، والمادة السابعة تحدد الأنشطة التي لا يجوز مزاولتها بالترخيص المؤقت.

مبارك النجادة: اولاً في المادة 11 آلية كافية وتجعل من صلاحية الوزير امر لا داعي له والصلاحية تتم بشكل مفتوح هو أمر غير مقبول.

يوسف الزلزلة: لا يملك الوزير ان يسحب الترخيص الا اذا كان مبينا، قيد يكون خارج 9 اشياء التي ذكرت لتفرض استجد أمر جديد او مفاجئ ويمكن لصاحب الترخيص اللجوء للقضاء وطلب حتى التعويض.

عدنان عبدالصمد: كثير من القضايا بحالات الورثة لا يعلمون عما يملكه والدهم او من ورثوه لماذا لا ينتقل الترخيص مباشرة للورثة.

يوسف الزلزلة: آخر تعديل في المادة 2 وينشر العزاء في الجريدة الرسمية وفي كتيب خاص وفي الموقع الالكتروني للوزارة.

وانتقل المجلس للتصويت على المداولة الثانية من القانون.

موافق 23، ووافق المجلس على القانون وينتقل للحكومة.

انس الصالح: الشكر موصول للمجلس جميعاً.

ورفع الرئيس الخرينج الجلسة في الساعة 2.40 من ظهر الأمس.

خليل الصالح متحدثا

القلاف يطالب بالتحقيق في سرقة المكالمات والمجلس يرفض

دعا إلى توضيح إستراتيجية إبعاد 100 ألف سنوياً بشفافية

الشطي: على الحكومة ألا تطغى على الوافدين

■ نحن مع معالجة خلل التركيبة السكانية وترحيل العمالة الهامشية ومكافحة تجار الإقامات

خالد الشطي

طالب النائب خالد حسين الشطي الحكومة بان لا تطغى في الميزان تجاه الوافدين، داعياً الحكومة إلى توضيح الأمر بشفافية والاعلان عن استراتيجيتها الخاصة بابعاد 100 الف وافد سنوياً». وقال الشطي في تصريح له: نحن مع معالجة الخلل الموجود في التركيبة السكانية وترحيل العمالة الهامشية ومكافحة الإتجار بالإقامات، كما أنني أدعم وبقوة تطبيق القانون على من يخالف قوانين الدولة، لكن في المقابل ضد تضييق الخناق على الوافدين بطريقة تعسفية.

واكد رفضه المطلق لتعرض الوافد من باب ترحيل العمالة لاهانة كرامته، اذ يجب تطبيق القانون بما يتوافق مع حقوق الانسان والمعايير الدولية والإنسانية.

وتابع الشطي موجها حديثه للحكومة «نعم لتقليص العمالة الوافدة خاصة العمالة الهامشية والتي في حقيقتها لا عمل لها في الكويت، لكن بطريقة مشروعة وحضارية، فللعمالة الوافدة دور بارز ومقدر في كافة المجالات بالكويت، متمنيا ألا تكون استراتيجية ترحيل 100 الف وافد سنويا بطريقة تعسفية نقطة سوداء في سجل حقوق الانسان بالكويت».

واستغرب الشطي ترحيل الوافد بسبب ارتكابه مخالفة مرورية، مشددا على ان هذا الامر يفتح المجال امام الواسطات والمحسوبيات واستعمال النفوذ، ويخالف ابجديات حقوق الانسان، متمنيا العمل وفق استراتيجية منظمة وشفافة لتعديل التركيبة السكانية بإطار قانوني دون تعسف.